

02- القواعد والأصول الجامعة 41 ربيع آخر 3441هـ

سامي بن محمد الصقير

بسم الله والحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله اللهم اغفر لنا ولشيخنا ولوالدي وله مشايخي ولجميع المسلمين امين قال الشيخ العالمة عبدالرحمن بن سعد رحمه الله تعالى في كتابه القواعد والأصول الجامعة - 00:00:01

القاعدة الحادية عشر الحادية والعشرون الغرر والميسر محظوظ في المعارضات والمغالبات وقد قرن الله الميسر بالخمر لما فيه من المفاسد الكثيرة. لانه يوقع العداوة والبغضاء. ويصد عن ذكر الله وعن الصلاة. ويوقع العبد في - 00:00:14

المكاسب الدينية الدينية المخالفة للمعقول وقد نهى صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر ويدخل في ذلك بيع الابق والشارد. والحمل في البطن والمجهولات التي يجهل تحصيلها. او يجهل مقدارها. وكلها داخلة - 00:00:31

الغرر والميسر ومن هذا الغرر في المشاركات او المساقاة والمزارعة بان يقول بان يقول احدهما للاخر لك ربح احد السفترتين او احد السلعتين او احد العامين ولي الاخر او يقول لك هذا الجانب من الزرع او الثمر ولي الجانب الاخر. فكل هذا داخل في الغرر والميسر او تؤجل الديون الى اجال مجاهولة - 00:00:48

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وصلى وسلم على رسول الله وعلى الله واصحابه ومن اهتدى بهداه. تقدم ان الغرر ومن طوت عاقبته وما جهل واما الميسر فهو كل معاملة - 00:01:13

يقول الانسان فيها دائرا بين المفغم والمغفرم. اي اما رابح واما خاسر وكلاهما محروم لان الرسول عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع الغرر بل ان الله عز وجل قال انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه - 00:01:29

قال رحمه الله قال ومن هذا الغرر في المشاركات او المساقات والمزارعة بان يقول احدهما للاخر لك ربح احد السفترتين ولي الاخر فمثلا يعطيه دراهم قال خذ هذه مئة الف اتجرب بها - 00:01:50

لك ربح هذه السفرة ولي ربح السفرة الاخرى هؤلاء ربحوا الاقمشة ولربح العقارات هذا محروم ووجه ذلك انه اذا قال لك ربح هذه السفرة الاخرى فقد تربح هذه السفرة دون الاخرى فيكون احد - 00:02:10

احدهما غانما والآخر غانما كذلك ايضا لو ساقاه او زارعه وقال لك ثمر هذا البستان او لك ثمر هذا الجانب ولي ثمر هذا الجانب او لثمر النخل ولثمر الرمان - 00:02:29

فهذا ايضا من الغرر لانه قد ينتج هذا دون هذا. ويثير هذا دون هذا فحينئذ يقع في الغرر والميسر قال او تؤجل الديون الى اجال مجاهولة الديون هنا جمع دين - 00:02:48

والدين كل ما ثبت في ذمة من قرض او ثمن مبيع او قيمة مختلف او غيره فكل ما ثبت في ذمة الانسان فهو دين. ليس الدين هو السلف او القرض - 00:03:06

بل كل ما ثبت في ذمة الانسان من قرض او ثمن مبيع او قيمة مختلف فهو دين فاذا اجلت الديون فلا بد ان يكون الاجل معلوما فيقول مثلا اقترضت منك هذه الدرارهم على ان اردتها بعد شهر بعد سنة ونحو ذلك - 00:03:22

او اشتري منه سلعة بثمن مؤجل لابد ان يكون الاجل معلوما. نعم قال رحمه الله تعالى واما الميسر في المغالبات فكل مغالبة فيها عوض من الطرفين. فانها من الميسر كالنرد والشطرنج - 00:03:42

ومغالبات القولية والفعالية واما الميسر في المغالبات فكل مغالبة فيها عوض من الطرفين فانها من الميسر لانها حينئذ تكون دائرة بين المفغم والمغفرم وليعلم ان العوظ في المسابقات بل ان المسابقات - 00:03:59

من حيث العموم على اقسام ثلاثة القسم الاول ما يجوز بعوض وبغير عوض وهي ما جاء به النص لا سبق الا في نصر او خف او حافر والقسم الثاني ما لا يجوز مطلقا لا بعوض ولا بغيره - [00:04:21](#)

وضابطه كل ما الهى كثيرا وليس فيه فائدة وكل ما يشغل ويلهي فانه من من هذا النوع والقسم الثالث ما يجوز بغير عوض ولا يجوز بعوض وهو بقية المسابقات المباحة - [00:04:43](#)

والمراد بقولنا بعوض اذا كان العوض من الطرفين اما اذا كان العوض من احدهما فقط او من طرف اخر من اجنبي فان هذا جائز. ولا يدخل هذا في المسابقة فمثلا المسابقة على الاقدام - [00:05:04](#)

لا يجوز فيها بذل العوض من الطرفين هل هذا من الميسر؟ لان هذا لم يرد به النص لكن لو ان احدهما بذل العوض هذا جائز او ان اجنبها بادر العوض بان قال تسابق - [00:05:25](#)

ومن سبق منكما فله كذا فهذا جائز وهذا ليس من المسابقة في شيء بل هذا داخل في باب الجعالة فاذا قال مثل لرجلين تسابقا والسابق منكما له كذا هذا لا يدخل في الميسر لان احدهما اما غانم - [00:05:44](#)

واما سالف اما غانم واما سالب كذلك ايضا لو كان العوض من احدهما فقط اذا قلت لك مثلا اتسابق انا واياك ان سبقتني فلك مئة وان سبقتك ولا شيء عليك - [00:06:03](#)

هذا ايضا جائز. لان المعاملة هنا دائرة بين المغنم والمغرم والسلامة والمحظور ان تتمحض بين المغنم بعد والمغرم اما اذا كانت مغنم سالمة هذا كل كل المعاملات حتى التجارة الانسان اما ان يربح واما ان يخسر واما ان - [00:06:20](#)

يسلم نعم قال رحمة الله تعالى واستثنى من هذا المسابقة على الخيل والابل والسيام فانها جائزة بل مستحبة لما فيها من الاعانة على الجهاد في سبيل الله وهل يشترط لذلك محل؟ وهل يشترط لذلك محل؟ كما هو قول كثير من اهل العلم لتخرج عن شبه القمار او لا يشترط المحل كما هو - [00:06:42](#)

مظاهر الادلة الشرعية وعمل الصحابة وعمل الصحابة رضي الله عنهم فالصواب جوازه. ولو لم يكن محل بل ترك المحل اولى اقرب للعدل نعم ما جاء به النص لا سبق الا في نص او خف او حافر - [00:07:07](#)

يشترط الفقهاء رحمة الله فيها ادخال محل يدخل محل يعني شخصا ثالثا لا يبذري عوضا لا يبذل عوضا. لماذا؟ قالوا لتخرج المسابقة عن شبه القمار لانهما لو تسايقا مثلا على فرصين - [00:07:24](#)

وبذل عوضا هنا احدهما اما غانم واما غارم قالوا هذا ميسر ما المخرج؟ قالوا المخرج ان يدخل معهما ثالث لا يحرز شيئا ما يدفع شيء حينئذ تكون المسابقة اما غانم واما غارم واما سالم - [00:07:44](#)

لكن هذا كما قال المؤلف لا دليل عليه النص يدل على خلافه. لان النبي عليه الصلاة والسلام لم يشترط ذلك. ولان عمل الصحابة ايضا على خلاف ذلك فهذا يكون مستثنى من المسألة. نعم - [00:08:04](#)

قال رحمة الله تعالى القاعدة الثانية والثالثة والعشرون الصلح جائز بين المسلمين الا صلح الا صلحا احل حراما او حرم حلالا. والمسلمون على شروطهم الا شرعا احل حراما او حرم حلالا - [00:08:23](#)

طيب اه هذه القاعدة اشتملت الواقع على قاعدتين وهذه قال القاعدة الثانية والثالثة الصلح جائز بين المسلمين. ما هو الصلح؟ الصلح قطع المنازعه او عقد يتوصل به الى قطع المنازعه - [00:08:38](#)

بين المتخاصلين هذا هو الصلح عقد يتوصل به الى قطع المنازعه بين المتخاصلين والصلح من افع العقود مصلحة واثرا نظرا لما يترتب عليه من المصالح وقد جاءت الشريعة الاسلامية في جواز الصلح بل والحت عليه - [00:08:54](#)

والصلح انواع النوع الاول صلح بين المسلمين وبين الكفار كما حصل من الرسول صلى الله عليه وسلم مع قريش في صلح الحديبية هذا صلح بين المسلمين وبين الكفار يكون بينهما صلح - [00:09:22](#)

يكون بينهما صلح على ايقاف الحرب او هدنة تكون بينهما الى امل يحدد بحسب اتفاقيهما القسم الثاني من الصلح صلح بين اهل العجر واهل البغي وقد ذكر الله ذلك بقوله وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما - [00:09:43](#)

فإن بعث أحدهما على الآخر فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله والقسم الثالث صلح بين الزوجين نزاع أو شقاق فإنه يصلح بينهما كما قال عز وجل والصلح - [00:10:08](#)

خير والقسم الرابع صلح بين المتخاصمين في المال صلح بين متخاصمين في المال باتفاق معاشرة مالية سيحصل الصلح بينهما كما سيدركه المؤلفون وهو المراد - [00:10:30](#)

والقسم الخامس صلح بين متخاصمين في غير مال باتفاق معاشرة مالية سيحصل الصلح بينهما كما سيدركه المؤلفون وهو المراد - [00:10:51](#)

الشرط أصل حراماً أو حرم حلال المسلمين على شروطهم جمع شرط والشرط في اللغة العلامة والمراد من هنا المسلمين على شروطهم المراد ما يشترطه أحد المتعاقدين على الآخر مما له فيه منفعة - [00:11:16](#)

اشترط أحد المتعاقدين على الآخر ما له فيه منفعة مثلاً اشتريت منك هذا البيت وقلت بشرط أن تنظفه قبل أن تسلمني إياه فيجب أن تفي بهذا الشرط أو قال مثلاً اشتريت منك هذه الأرض - [00:11:39](#)

بشرط أن تزيل ما فيها من المخلفات هذا أيضاً شرط يجب الوفاء به اشتريت منك هذا الحطب بشرط أن تكسره أيضاً هذا الشرط يجب الوفاء به. ولهذا قال النبي عليه الصلاة والسلام المسلمين على شروطهم - [00:12:00](#)

واعظم الشروط التي يجب أن يوفى بها هي ما يكون في النكاح لقول النبي صلى الله عليه وسلم إن أحق الشروط أن توفوا به ما استحللتم به الفروج. وسيأتي الأمثلة - [00:12:19](#)

ان شاء الله نعم قال رحمة الله تعالى هذان الأصلان هما لفظ الحديث الذي صححه غير واحد من الأئمة. وما اعظم نفعهما واكثر فوائدهما هذا الحديث يدل على ان جميع انواع الصلح بين المسلمين جائزة - [00:12:37](#)

ما لم تدخل اهلها في محرم فدخل في هذا الصلح في الأموال. صلح الاقرار وصلاح الانكار. فمن اعترف لغيره بعيته او دين ثم صالحه عن بعض ذلك فهو في معنى - [00:12:53](#)

تبعد وان صالحوا على غيره فهو في معنى البيع وذلك جائز طيب الصلح نوعان صلح على اقرار وصلاح على انكار هذا الصلح في الأموال فالصلح على الاقرار ان يدعى عليه عينا او دينا فيقر - [00:13:05](#)

ينقل ادعى ان هذا العقار الذي بيده او ان هذه السيارة التي بيده لي فيقر على الصلح على اقرار يصطلاحان والنوع الثاني صلح على انكار بان يدعى عليه عينا او دينا فينكر. وهو يجهله - [00:13:22](#)

فهذا هو الصلح عن على الانكار. نعم قال رحمة الله تعالى وكذلك لو صالحوا عن حق ثبت له من خيار عيب او غبن او تدليس فهو جائز. طيب كذلك لو صالحه عن حق ثبت له من خيار - [00:13:42](#)

كما لو اشتري منه سلعة ووجد بها المشتري عيباً فاراد ان يرد السلعة فقال له البائع اصالحك على ان تسقط حقوق من الخيار واعطيك كذا او اسقط عنك من الثمن كذا. هذا صلح عن خير عيب. او غبن - [00:13:58](#)

بان اشتري منه سلعة بمئة وجاء المشتري وقال للبائع قد غبتني هذه السلعة تبع بثمانين فيصطلح هو واياه على شيء او تدليس لأن باعه سلعة اظهرها بمظهرها هي اكمل مما هي عليه - [00:14:20](#)

ايضاً فجأة المشتري ي يريد الرد واصطلح معه البائع على شيء من الثمن فهذا لا يأس به. وكذلك ايضاً يقول على الصحيح الصلح عن حق الشفعة بان كان هناك رجال شريكان في ارض فباع أحدهما نصبيه على اخر - [00:14:41](#)

احدهما نصبيه على اخر الشريك اذا لم يرضي او لم يعلم له حق الشفعة فجأة المشتري الذي اشتري الشخص واصطلح قال اعطيك مالاً واسقط حقوقك من الشفعة هذا ايضاً جائز او خيار شرط - [00:15:02](#)

قلت بعسكرك هذه السلعة بشرط على ان لي الخيار لمدة أسبوع فقلت انت خذ هذه الدرهم واسقط حقوقك من الشفعة هذا الجائز يقول لدخوله في العموم ولعدم المحظوظ. نعم قال رحمة الله تعالى وكذلك على الصحيح الصلح عن حق شفعة او خيار شرط لدخوله في هذا العموم. ولعدم المحظوظ الشرعي. وكذا لو - [00:15:24](#)

والله هو عن دم العمد في النفس او ما دونها فكله جائز. نعم وكذلك لو صالحه عن دم العمد في النفس وهو المصالحة على اكثر من الديه وذلك ان الاولى او ان الولي في قتل العمد - [00:15:51](#)

يخير بين امور اربعة الامر الاول القصاص والثاني الديه والثالث العفو مجانا والرابع المصالحة على اكثر من الديه الولي بالقصاص يعني اذا قتلت شخص اخر عمدا عدواها فولي المقتول مخير - [00:16:08](#)

اما ان يقتضي واما ان يأخذ الديه لقول النبي عليه الصلاة والسلام من قتيل له قتيل فهو بخير الناظرين اما ان يودي واما ان يقاتل والثالث العفو مجانا والرابع المصالحة على اكثر من الديه - [00:16:33](#)

يقول مثلا انا اسقط القصاص بشرط ان تبذل خمسينيات عشر ديات وهذا مسألة المصالحة على اكثر من فيها خلاف بين العلماء وابن القيم رحمة الله يميل الى عدم الجواز يميل الى عدم جواز المصالحة على اكثر من الديه - [00:16:55](#)

بانه تجاوز لما قدره الشرع لان الرسول عليه الصلاة والسلام قال وان في النفس مائة من الابل فهذا تجاوز ما قدر الشرع. او فيما دونها يعني فيما دون النفس القطع اصعب عمدا عدواها - [00:17:13](#)

الاصعب يخرب فيه ايضا المجنى عليه اما ان يقتضي واما ان يأخذ الديه واما ان يعفو مجانا واما ان يصلح الصلح كما يجري في النفس يجري فيما دونها. نعم قال رحمة الله تعالى وكذلك لو صلحه عن المجهول من الديون والحقوق بشيء معلوم جاز. طيب لو صلح عن المجهول من الديون والحقوق - [00:17:31](#)

شيء معلوم جاس فلو كان بينه وبين شخص تعاملات واصطلح على شيء مثال انسان مثله يأخذ كل يوم من البقالة يعني حوائج في بيته وصاحب البقالة كان لا يقييد ذلك - [00:18:01](#)

ثم لما اراد ان يحاسبه قال صاحب البقالة انا لا اعلم ايضا انا لا اعلم واصطلحا بينهما على شيء معين فهذا ايضا داخل في هذا نعم قال رحمة الله تعالى ومن هذا مصالحة احد الزوجين الاخر عن بعض حقوق الزوجية. كان تصالح زوجها الذي ترى منه الرغبة عنها فتسقط - [00:18:21](#)

عن بعض الحقوق بعض الحقوق ليمسكها كما قال تعالى وان امرأة خافت من بعلها نشوزا او اعراضها فلا جناح عليهم ان يصلحا بينهما صلحا. والصلح خير وكذلك الصلح عند الموت. طيب هذا ايضا - [00:18:44](#)

ومن هذا مصالحة احد الزوجين الاخر عن بعض الحقوق الزوجية ان تصالح زوجها الذي ترى منه الرغبة عنها اذا امرأة رأت من زوجها رغبة عنها وانه يريد مثلا ان يتزوج امرأة اخرى - [00:18:59](#)

وقالت انا اسقط حقي من النفقة بشرط ان لا تتزوج علي او كان له زوجات فقالت انا اسقط او اهب رسمي لفلانة بشرط الا تتزوج علي ونحو ذلك. قال ليمسكها فهذا جائز لعموم. وان امرأة خافت من بعلها - [00:19:16](#)

او اعراضها فلا جناح عليهم ان يصلحا بينهما صلحا والصلح خير. نعم قال رحمة الله تعالى وكذلك الصلح عند المنازعات والمشاجرات بين الناس. لقطع النزاع بما يناسب الحال. سواء وقعت بتوسط القاضي او - [00:19:38](#)

متوسط وغيره. فهذه الامور وما اشبهها جائزة نافعة. طيب الصلح عند المنازعات وهذا قد يقع اما بين اقارب او بين قبائل او نحوها يقع بينهم مشاجرات ومنازعات فيتدخل احد للصلح بينهما فهذا من الصلح الذي - [00:19:56](#)

جاء به الشرع وهو داخل في العموم والصلح خير. نعم قال رحمة الله تعالى واما مثال الصلح الذي يدخل في محظوظ كأن يصلح من يقر له بالعبودية او يقر له بالزوجية وهو كاذب - [00:20:16](#)

في ذلك ويصالح صاحب الحق الذي يجهل مقدار حقه. والمدين العالم به في صالحه ويخفى عنه مقدار ما عليه من الدين. فهذا حرام لا يحل له الصلح ما كان صالح عليه. طيب اما مثال الصلح الذي يدخل في محظوظ الصلح جائز بين المسلمين - [00:20:32](#)

الا صلحا احل حرام او حرم حلالا. من الصلح المحظوظ كان يصلح من يقر له بالعبودية. بان يقول اقر بانك بانك عبد لي امام فلان او سادعي انك عبد اصطلاح انا واياك انك عبد - [00:20:53](#)

ثم اهديك لفلان مثلا وتهرب او ابيعك على فلان وتهرب فهذا محظوظ ولذلك ذكرروا ان رجلا ان الرجل ان اتفقا على ان يدعى احدهما انه

عبد للآخر فقال له ساقول اه نعم فقال له اه اقر عند هذا الامير او عند هذا السلطان انك عبد لي - [00:21:15](#)

ثم ايه ده اه اقررت وهبتك لاجل ان يعطيني عطاء ثم انت دبر نفسك اهرب حصل فذهب الى الامير وحينما حضر عنده كان الامير [00:21:42](#) عنده فطنة وذكاء فشك في امره

وقال ايها الامير او ايها السلطان اتشرف بان اهديك عبدي هذا وانه عبد كذا وكذا ف قال قد قبلت هديتك يا فلان الجلاد ابدأ [00:22:06](#) يخصيه ها لما يعني عرف الامر

رجع واقر وقال انا يعني قد كذبنا ونحو ذلك فعفا عنهم ايضا ان تقر له بالزوجية وهو كاذب وهذا ايضا قد يقع فمثلا اذا كان هناك استحقاق استحقاق من قبل الدولة لا يعطي الا للمتزوج [00:22:28](#)

فيقول لامرأة اقري انك زوجة لي لاخذ هذا العطاء واعطيك كذا وكذا. ايضا هذا محرم لانه يحل حراما او يصارح صاحب الحق [00:22:47](#) الذي يجهل مقدار حقه كما مثلنا في المثال السابق الانسان يأخذ حوائج من البقالة فذهب ليحاسبه

قال صاحب البقالة انا لا اعرف قدر الدين الذي اطلبك قال ايضا انا لا اعرف وهو كاذب يعرف مثلا الدين الف ريال لكن قال اصالحوا [00:23:07](#) لعله يقر بثمانمائة اكتب نقول هذا محرم ولا يجوز لهذا قال المؤلف يخفي عنه مقدار ما عليه من الدين فهذا حرام

لانه اكل للمال بالباطل. نعم قال رحمة الله تعالى والاصل الاخر الشروط التي يشرطها المتعاقدان او احدهما على الآخر فكلها جائزة لما فيها من مصلحة اشتراط وعدم المحظوظ الشرعي كان يشترط البائع ان ينتفع بالمبيع مدة معلومة او يشترط التأجيل الى اجل [00:23:32](#) معلوم او يشترط البائع ان ينتفع بالمبيع مدة معلومة

او يشترط التأجيل الى اجل معلوم او يشترط وثيقة رهن او ضممين او كفيل او يشترط المشتري صفة مقصودة صفة مقصودة في [00:23:59](#) المبيع ككون العبد كاتبا او يحسن الصنعة الفلانية او الدابة سهلة السير او لبونا او الطير صيدا

ونحو ذلك من الصفات المقصودة طيب والاصل الاخر لان القاعدة الاخر الشروط التي يشرطها المتعاقدان او احدهما على الآخر [00:24:17](#) فكلها جائزة في عموم قول الله عز وجل يا ايها الذين امنوا اوفوا بالعقود

والوفاء بالعقد يشمل اصل العقد ووصفه والشروط من الاوصاف قال لما فيها من مصلحة المشترط وعدم المحظوظ الشرعي فيها [00:24:34](#) اشتراط البائع ان ينتفع بالمبيع مدة معلومة كما لو قال

اشتراطى كما لو قال بعتك بيتي جئتكم بخمس مئة الف بشرط ان انتفع به مدة شهر هذا اشتراط انتفاع مدة معلومة لكن لو كانت [00:24:52](#) المدة مجهرة في ان قال

بعتك بيتي بان بعتك بيتي واشترط عليك ان اسكنه وانتفع به الى ان اجد بيتك هذا مجهول لانه لا يعلم هل يوجد البيت بعد اسبوع بعد [00:25:10](#) شهر؟ وقد يدعوه هذا عليه التوانى. لكن اذا جعل لذلك املا

محدودا فهذا جائز [00:25:29](#) لأن يقول بعتك بيتي بشرط ان اسكنه الى ان اجد بيتك خلال سنة هذا المامد معلوم هذا جائز. قال او يشترط [00:25:29](#) التأجيل الى اجل معلوم نقول اشتريت منك هذا البيت بشرط ان يكون الثمن مؤجلا الى سنة

او يشترط البائع ان ينتفع بالمبيع مدة معلومة كما سبق او يشترط التأجيل لاجل معلوم او يشترط وثيقة رهن كما لو قال اشتريت [00:25:52](#) منك هذا البيت بمائة الف مؤجلة فقال نعم بشرط

عن تعطيني رهنا او كفيلا او ضمينا لاجل ان يتتوثق لحقه فهذا جائز او يشترط المشتري صفة مقصودة في المبيع ككون العبد كاتبا [00:26:09](#) كما لو قد اشتريت منك هذا العبد بشرط ان يكون كاتبا. هذا اشتراط صفة مقصودة

فان تبين انه غير كاتب فله الرد او يحسن الصنعة الفلانية. اشتريت منك هذا العبد بشرط ان يحسن التجارة. الحداوة او الدابة سهلة [00:26:32](#) السير او لبونا يعني ذات لين او الطير صيدا اشتري منه صقرا

واشتراط ان يكون صيدا يعني يحسن الصيد ونحو ذلك من الصفات المقصودة فهذا كله من الشروط الجائزة التي يجب الوفاء بها.

نعم قال رحمة الله تعالى واما الشرط الذي يدخل في الحرام فمثل شرط البائع للعبد على المشتري ان اعتقه فالولاء للبيع. لمنافاته [00:26:53](#) لقوله صلى الله عليه وسلم انما

الولاء لمن اعتقد طيب ايضا هذا شرط محرم كما لو كان عنده عبد وباع عبده وقال اشترط البائع قال اشترط ان يكون الولاء لي هذا شرط محرم بل باطل لمنفاته. لقول النبي صلى الله عليه وسلم انما الولاء لمن اعتقد - [00:27:19](#)

انا مثلا اذا بعث عبدي زيد من الناس ثم هو الذي اعتقد لا يجوز ان اشترط ان يكون الولاء لي لأن الرسول عليه الصلاة والسلام قال انما الولاء لمن اعتقد هذا الشرط من الشروط المنافية ليس لمقتضى العقد بل لا يصل العقد - [00:27:40](#)

ويعود على العقد بالإبطال قال رحمة الله تعالى ومن الشروط الجائزة شروط الواقفين. ويجب اتباعها اذا لم تخالف الشرع وكذلك الشروط بين الزوجين. طيب. من الشروط الجائزة الشروط الواقفين اي ما يشترطه الواقف في وقفه - [00:27:59](#)

واعلم ان الواقف حينما يقف عينا او شيئا ويشترط فيه شروطا فهذه الشروط لا تخلو من ثلاث حالات الحالة الاولى ان تكون بل لا تخلو من حالين. الحالة الاولى ان تكون هذه الشروط موافقة للشرع - [00:28:20](#)

ومعنا موافقة للشرع اي ان الشرع جاء بجوازها فهذه جائزة ويجب العمل بها والثانى ان تكون هذه الشروط مخالفة للشرع فلا يجوز للناظر او القائم على الوقف ان يعمل بها بل يجب ابطالها - [00:28:42](#)

لان كل شرط خالف كتاب الله فانه يجب على الناظر او القائم على الوقف الا يعمل به ثم مخالفة الناظر للشروط الواقف يعني اذا خالف الناظر شروط الواقف فلا يخلو من ثلاث حالات. الحالة الاولى - [00:29:04](#)

ان يخالف شرط الواقف الى ما هو اعلى واكمم والحال الثاني ان يخالف شرط الواقف الى ما هو ادون والحال الثالثة ان يخالف شرط الواقف الى ما هو مساو مثاله - [00:29:28](#)

المثال الاول ان يخالف الشرط الواقف الى ما هو اكمل لانه مثلا قال هذا البستان وقف تصرف غلته على الصوام في المسجد الفلاني ثم ان الصوام في المسجد قلوا - [00:29:48](#)

وانقل اهل الحي ورأى الناظر ان ينقله الى جامع يكثر فيه المصلون ويكثر فيه طلبة العلم هذا نقل ايش؟ مصلحة نقل الوقف نقل الشرط الى ما هو انفع والحال الثاني ان ينقل - [00:30:06](#)

هذا الشرط او هذا الوصف الى ما هو ادون كعكس المسألة كما لو كان كانت غلة الوقف على جامع فنقله الى مسجد صغير. يقول هذا لا يجوز والحال الثالث ان ينقله الى مساو - [00:30:26](#)

كما لو كانت الغلة على مسجد جامع فنقله الى مسجد جامع مساو له سنقول هذا لا يجوز لان الاصل العمل بشرط واقف وعدم التغيير. نعم قال رحمة الله تعالى وكذلك الشروط بين الزوجين لأن تشترط المرأة على زوجها دارها او بلدتها او لا يتزوج ولا يتسرع - [00:30:44](#)

عليها كما صح عنه صلى الله عليه وسلم ان احق الشروط ان توفوا بها ما استحلتم به الفروج. طيب من الشروط ايضا يقول وكذلك الشروط بين الزوجين والشروط بين الزوجين هي احق الشروط التي يجب الوفاء بها - [00:31:08](#)

الوفاء بجميع الشروط في العقود امر واجب لكن احق هذه الشروط بالوفاء هو ما يكون بين الزوجين كما قال النبي عليه الصلاة والسلام ان حق الشروط ان تنفقوا به ما استحلتم به الفروج - [00:31:25](#)

قال لأن هذا مثال تشترط المرأة على زوجها دارها يعني لا يخرجها من دارها او لا يخرجها من بلديها قال مثلا وليها ازوجك مولتي بي بشرط الا تخرجها من البلد او - [00:31:40](#)

بشرط ان تسكنها بيتك مستقلا ونحو ذلك كذلك ايضا ان لا يتزوج عليها قال وزوجتك مولتيي بشرط الا تتزوج عليها. هذا شرط جائز على الصحيح لماذا لأن الزوجة حينما تشترط ذلك - [00:32:00](#)

لها غرض مقصود وهو ان تنفرج بالزوج والا يكون معها ضرة بخلاف ما لو قالت اشترط عليك ان تطلق زوجتك يعني اشترطت طلاق ضرتها فهذا لا يجوز الشرط - [00:32:23](#)

بل هو محرم لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تسأل المرأة طلاق اختها لتكفأ ما في صحفتها ولأن فيه عدوانا على الغير ولأن هذه الذرة ايضا اسبق واحق من هذه الزوجة اللاحقة - [00:32:44](#)

وهنا فرق بين ان تشترط الا يتزوج وبين ان تشترط ان يطلق الذرة. اشتراط عدم الزواج ليس فيه عدو على احد اذا قيل في عدوان على الزوج تقول الزوج اذا رضي بذلك - [00:33:03](#)

فهو حق له قد اسقطه لكن اشتراط ان يطلق الذرة هذا محرم. اولا لورود النص في ذلك عن الرسول عليه الصلاة والسلام وثانيا ان فيه عدوانا على الغير. ثالثا ايضا ان الذرة الاولى هي اسبق واحق من الجديدة - [00:33:19](#)

يقول وان لا يتسرع عليها نفس الكلام قال كما صحي. نعم قال رحمة الله تعالى ومن الشروط المحرمة في النكاح المتعة والتحليل. فهي فاسدة مفسدة للنكاح. لأنها تنافيه من اصله. طيب - [00:33:39](#)

من الشروط المحرمة المتعة يعني المتعة ونكاح الموقت بوقت محدد. كما لو قال اتزوجك لمدة شهر او لمدة اسبوع وهذا قد حرمه النبي صلى الله عليه وسلم الى يوم القيمة. كذلك ايضا التحليل نكاح التحليل وهو النكاح - [00:33:55](#)

هو الذي يقصد به احال المرأة المطلقة ثلاثا بمطلقتها وذلك ان الرجل اذا طلق امرأته ثلاثا لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره كما قال عز وجل فان طلقها يعني الثالثة - [00:34:20](#)

فلا تحل له من بعده حتى تنكح زوجا غيره فيأتي شخص ويتزوج هذه المرأة المطلقة بقصد احالها لزوجها الاول فهذا محرم بل من كبائر الذنوب. لعن النبي صلى الله عليه وسلم المحمل والمحلل له - [00:34:39](#)

وشبهه بالتي sis المستعار ولا تحل به لزوجها الاول. يعني لو فرض انه تزوجها نكاح تحليل فلا تحل به لزوجها الاول لكن لو انه تزوجها يعني الزوج الثاني عن رغبة ثم لما رأى حال الزوجين وان اسرتهما قد تفرقت وتشتت رق لحالهما ورأف بهما - [00:34:58](#)

لترجع الى زوجها فهذا لا يأس به كذلك ايضا لو تزوجها لزوجها رغبة ثم جاء الزوج الاول وبذل للزوج الثاني دراهم لاجل ان يخادعها فهذا خلع من اجنبي - [00:35:28](#)

جائز ايضا اذا الشرط هو حال العقد اذا تزوجها بقصد التحليل فهذا حرام. محرم. واما اذا تزوجها رغبة ثم بعد ذلك بدا له ان يطلقها لترجع الى زوجها الاول هذا جائز - [00:35:51](#)

وما هي النية المؤثرة في نكاح التحليل هل هي نية الزوج عونية الولي او نية المرأة المشهور من مذهب الامام احمد رحمة الله. ان النية المؤثرة هي نية الزوج. الثاني فقط - [00:36:12](#)

وان الزوجة لو تزوجت بقصد التحليل لما طلقها زوجها تزوجت رجل لاجل ان تحل نفسها لزوجها الاول هذه النية يقول لا تؤثر لا تؤثر ولا اثر لها. كذلك الولي النية المؤثرة هي نية - [00:36:33](#)

الزوج الثاني فقط ولها ذكرها ضابطا فقالوا من لا فرقة بيده لا اثر بنيته والفرقه باجمل بيدهما بيد الزوج اذا نيته هي التي تؤثر والقول الثاني في المسألة ان نية المرأة - [00:36:54](#)

الزوجة نعم نية المرأة وان نية ولها مؤثرة قالوا وان لم يكن النكاح بيدهما يعني الطلاق بيدهما والفرقه بيدهما الا ان المرأة ووليهما قد يسعين الى تنكيد الحياة الزوجية على هذا الزوج - [00:37:15](#)

حتى يجرانه على الطلاق لان تنكيد عليه حياته حتى تجبره على الطلاق بطبيعة الحال تكون النية مؤثرة وهذا القول اقرب الى الصواب وان كان قد يعكر عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم - [00:37:37](#)

اتریدین ان ترجعي الى رفاعة؟ لا حتى تذوقي عسیلته ویدوچ عسیلک امرأة رفاعة لما طلقها تزوجت بعد الرحمن ابن الزبیر فاتت النبي صلى الله عليه وسلم وقالت يا رسول الله انه ليس معه الا مثل قدوة الثوب - [00:37:57](#)

فقال الرسول عليه الصلاة والسلام اتریدین ان ترجعي الى رفاعة فهذا قد يومي او يفهم منه ان نية الزوجة مؤثرة ولا غير مؤثرة غير مؤثرة ان نيتها غير مؤثرة لان امرأة رفاعة ظاهر الحال انها تريد ان ترجع - [00:38:18](#)

ومع ذلك قال النبي عليه الصلاة والسلام لا حتى تذوقي عسیلته ویدوچ عسیلک يقول وان شرط ان لا مهر لها او لا نفقة او ان يقسم لها اکثر من ذرتها او اقل الى اخره. اشرط ان لا مهر لها - [00:38:38](#)

يشترط من يشترط اللامر؟ قد يكون الشرط من الولي وقد يكون الشرط من الزوج من الولي كما لو قال زوجتك موليتی بشرط الا

مهر او يقول الزوج تزوجتها بل يقول زوجتك موليني فيقول قبلت بشرط الا يكون مهر - 00:38:56

فما الحكم المشهور من المذهب ان النكاح صحيح والشرط فاسد ويجب لها مهر المثل لانه متى فسد المسمى وجب الرجوع الى مهر المثل والقول الثاني ان النكاح لا يصح - 00:39:17

وان هذا الشرط يعود الى اصل النكاح بالفساد وهذا اختيار شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله وذلك ان المرأة حينما وتتزوج او يتزوجها رجل فمن حيث المهر ثلاث حالات هنا ثلاث حالات - 00:39:42

الحالة الاولى ان يكون المهر معينا مسمى كما لو قال زوجتك موليني بكذا هذا واضح والحال الثانية ان يسكت عن المهر كما لو قال زوجتك موليني ولا يذكر مهرا والنكاح صحيح ويجب لها مهر المثل - 00:40:06

والحال الثالثة يشترط عدم المهر يقول زوجتك موليني بشرط الا مهر بيننا او يقول الزوج بشرط ان لا مهر بينما هذه مسألة التي بها خلاف المذهب ان الشرط فاسد والنكاح - 00:40:31

صحيح وقال شيخ الاسلام ابن تيمية ابن تيمية رحمه الله ان الشرط ان النكاح لا يصح اصلا لماذا؟ قال لأن الله عز وجل اشترط لحل النكاح ان يتبعني بما له ان تتبعوا واحل لكم ما وراء ذلك ايش - 00:40:49

ان تتبعوا باموالكم وثانيا ان هذا نكاح هبة انه اذا قال بشرط ان لا مهر صار نكاح هبا ونكاح الهبة من خصائص الرسول صلى الله عليه وسلم كما قال تعالى وامرأة مؤمنة ان وهب نفسها للنبي يعني واحللنا لك امرأة مؤمنة - 00:41:13

وثالثا انه لو كان النكاح بلا مهر جائز فكان النبي صلى الله عليه وسلم يرشد هذا يرشد الرجل كما في حديث سهل ابن سعد الساعدي الذي قال يا رسول الله زوجنها - 00:41:35

ان لم يكن لك بها حاجة ان ان يزوجه بلا الى مهر لانه ليس عنده شيء فلما قال زوجتك بما معك من القرآن دل ذلك على ان المهر شرط لصحة النكاح - 00:41:50

يقول اولى نفقة يعني اشترط ان لا نفقة عليه لها فاذا رضيت بذلك فهذا جائز وكذلك ايضا او يقسم لها اكثر من ذرتها او اقل. نقول هذا من حيث الاصل لا يجوز - 00:42:08

اذا اشترط قلبي شرط ان اقسم اكثر لك ا اكثر من ذرتك الا اذا رضيت بذلك فحينئذ تكون قد اسقطت نوبتها او ليتلتها قال فيفسد الشرط ولا يفسد النكاح لانه لا ينافي من اصله وانما ينافي ما يجب فيه من الحقوق. والقول بأنه يفسد الشرط ولا يفسد - 00:42:26

النكاح هو المذهب والقول الثاني كما تقدم رئيس شيخ الاسلام رحمه الله انه يفصل العقد نعم قال رحمه الله وان شرط ان لا مهر لها او لا نفقة او يقسم لها اكثر من ذرتها او اقل فيفسد الشرط ولا يفسد النكاح. لانه لا ينافي - 00:42:49

اصلی وانما ينافي ما يجب فيه من الحقوق القاعدة الرابعة والعشرون من سبق الى المباحث لا في مسألة المهر. نعم. مسألة المهر فقط القاعدة الرابعة والعشرون من سبق الى المباحث فهو احق بها - 00:43:10

المراد بالمباحات هنا ما ليس له مالك محترم لقوله صلى الله عليه وسلم من سبق الى ما لم يسبق اليه مسلم فهو احق به ويدخل في هذا السبق الى احياء الارض الموات - 00:43:32

فمن عمرها ببناء او حفر بئر وصل الى مائها او اجراء ماء اليها او تنقيتها من الاحجار التي لا تزرع مع وجودها او المياه المستنقعة التي لا تزرع مع وجودها ملكها. ملكها ولم يزاحمه احد فيها. طيب هذه القاعدة يقول من - 00:43:46

سبق الى المباحث فهو احق به وهذا مأخذ من عموم قول النبي صلى الله عليه وسلم من سبق الى ما لم يسبق اليه غيره فهو احق به ثم بين المراد بالمباح ان المباح - 00:44:06

كل ما ليس له مالك محترم كل ما ليس له مالك محترم فكل شيء ليس له مالك معين فهو مباح فمن سبق اليه فهو احق به ويدخل في ذلك مما يدخل في ذلك السبق - 00:44:22

في اماكن الصلاة فمن سبق في مكان في المسجد فهو احق به من غيره ولا تحل اقامته منه فمن جاء مثلا وصلى او سبق الى مكان خلف الامام فلا يجوز اقامته منه - 00:44:39

في عموم قول النبي صلى الله عليه وسلم من سبق إلى ما لم يسبق إليه غيره فهو أحق به وما قاله بعض العلماء رحمهم الله وعفوا عنهم من ان الصبي - 00:44:56

اذا سبق إلى مكان في المسجد فإنه يقام عن هذا المكان لو ان صبياً مثلاً سبق وصل إلى ما كان خلف الإمام يقولون يقام هذا الصبي ولا يبقى في هذا المكان - 00:45:10

لماذا؟ قالوا لأن الرسول صلى الله عليه وسلم قال ليبني منكم اولوا الاحلام والنهى وهذا ليس من اولوا الاحلام والنهى اذا لا يكون واليا للامام ولكن هذا القول ضعيف جدا - 00:45:27

والصواب الذي لا ريب فيه انه لا تجوز اقامته بل تحرم اقامته اولاً لأن هذا الصبي سبق فهو داخل في العموم من سبق إلى ما لم يسبق إليه غيره فهو أحق به - 00:45:46

وثانياً ايضاً ان في اقامته جنائية على هذا الصبي وثالثاً ان فيه تنفيراً له عن المسجد والمطلوب هنا ان نرحب ببياننا في الحضور الى المساجد. لا ان ننفرهم عن ذلك - 00:46:04

واما الجواب عن الحديث ليبني منكم اولوا الاحلام والنهى فالنبي صلى الله عليه وسلم هنا لم يقل لا يبني منكم الا قلوا له احلام ونهى بل قال ليبني فهو حث - 00:46:23

لماوري الاحلام والنهى ان يكونوا هم الذين يلون الرسول عليه الصلاة والسلام وليس معناه لا يلي الا هم لا فرق بين هذا وهذا المشروع مشروعان اولوا الاحلام هم الذين يلون الامام - 00:46:40

لماذا؟ لأنهم لأن الامام قد يرتج عليه في القراءة. فيفتحون عليه وقد يحصل منه خلل في الصلاة بزيادة او نقص فيسبحون به. بخلاف الصبي لكن ليس معنى هذا ان ان الصبي يقام من موضعه من المسجد - 00:46:56

وعلى هذا لا تجوز اقامة الصبي من موضعه الذي سبق اليه في المسجد باي حال من الاحوال وهذا جنائية وحرام. اولاً لعموم من سبق الى ما لم يسبق اليه غيره فهو أحق به. وثانياً ان فيه جنائية وعدوانا عليه - 00:47:17

وثلاثاً ان فيه تنفيراً لهذا الصبي عن حضور المسجد واما الجواب عن الحديث لا يبني منكم نعم. ليبني منكم اولوا الاحلام والنهى. فنقول الرسول صلى الله عليه وسلم لم يقل لا يبني بل قال ليبني - 00:47:36

فهو حث وترغيب لاما الاحلام والنهى ان يكونوا هم الذين يلونه. نعم قال رحمة الله تعالى وكذلك لو كان النهر المباح او الوادي المباح يسقط. كذلك ايضاً السبق الى المباح. من سبق الى مباح - 00:47:56

ارض مثلاً عمرها وبنى او حفر فيها بها بئراً ووصل الى الماء او نحوه فهو أحق وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم من احيا ارضاً ميتة فهي له نعم - 00:48:12

قال رحمة الله تعالى وكذلك لو كان النهر المباح او الوادي المباح يسقي حروفاً ويساتينا. وتنازعوا ايهما يبدأ فانه يبدأ الاعلى فالاعلى. فإذا شرب ارسله الى من بعده. نعم. واما المياه المملوكة فهي على قدر الامالك والاتفاق الذي جرى بينهم - 00:48:27

ومن فروع هذا الاصل للمياه المملوكة فهي على قدر الامالك والاتفاق الذي جرى بينهم فإذا كانوا ثلاثة فانهم تقسم بينهم اثنتين لكن القسمة هل هي على قدر الامالك او على قدر المالك - 00:48:47

رحمه الله يقول على قدر الامالك لا على قدر المالك وفرق بينهما. فمثلاً هنا كبير وارض مشتركة بين ثلاثة اشخاص احدهم له نصفها والثاني له ثلثها. والثالث له سدسها اذا قلنا على قدر المالك فمعناه ان الماء يقسم اثنتان - 00:49:04

وهذا خلاف العدل كيف نعطي صاحب السادس كصاحب النصف واذا قلنا على قدر الامالك فمعناه ان الماء الذي يخرج يكون نصفه لصاحب النصف وثلثه لصاحب الثالث وسدسه لصاحب السادس. وهذا هو العدد. اذا القسمة تكون على قدر الامالك لا على قدر - 00:49:30

المالك نعم قال رحمة الله تعالى ومن فروع هذا الاصل السبق الى صيد البر او البحر او الحطب والخشيش ونحوها من المباحات. فمن سبق الى شيء من ذلك واحتازه ملكه. وما مجرد رؤيته له فلا يملكه بذلك - 00:49:54

سبق الى صيد فجاء شخص على الصيدلة شفته قبلك انا رأيته قبلك. يقول الرؤيا لا اثر لها العبرة في الصيد. نعم قال رحمة الله تعالى
ويدخل في هذا ايضا السبق الى الاماكن المشتركة كالسبق الى الجلوس في المساجد او الاسواق او الاوقاف من البيوت ونحوها -

00:50:14

التي لا تحتاج الى تقرير النظر. فالسابق الى شيء من ذلك احق به من غيره حتى ينقضي غرضه. الذي سبق اليه. نعم. كذلك ايضا الى المساجد او الاسواق او الاماكن التي يباع فيها - 00:50:37

يعني مثلا في اسواق الجمعة ونحوها من سبق الى موضعها فهو احق ولو ان شخصا مثلا جاء الى موضع خال ووضع فيه بضاعته فجاءه شخص وقال هذا موضع الجمعة الماضية والتي قبلها انفس هنا. اذا انا احق منك - 00:50:52

نقول ليس لك احقية الا اذا كان معهم مثلا تصريح من البلدية على انه احق بهذا المكان فيقول الحق له طيب لكن لو سبق اثنان فمثلا لو سبقتك شخصان الى موضع مباح - 00:51:10

يعني مكان يباع يتبع الناس فيه. فجاء شخصان في ان واحد كل منهما يدعي هذا المكان فماذا نصنع؟ هل نقرع بينهما ام ماذا؟
نقول ان امكن قسم المكان بينهما فهذا اولى - 00:51:26

يعني مثل ما كان مساحته مثلا عشرة امتار وجاء شخص وجاء شخصان كلاهما في وقت واحد نقول كلاهما احق لكن هل نقرع بينهما او ماذا؟ نقول القرعة معناها استحقاق احدهما وحرمان الآخر - 00:51:45

فاما امكان ان نقسم المكان بينهما نصفين فهذا هو الواجب. لاننا حينئذ نعطيهما جميعا. اما اذا لم يمكن كما لو كان المكان مضيقا حينئذ يخرج المستحق المستحق بالقرآن. نعم قال رحمة الله تعالى واما الاوقاف التي لها ناظر خاص من الموقف او ناظر قف - 00:52:07
حق السيارات احسن الله اليكم. او ناظر عام وهو الحاكم للاوقياف التي لا ناظر لها فيتوقف الانتفاع بها الى تقرير الناظر. لا بمجرد السبق. نعم. اما الاوقاف التي لها ناظر خاص - 00:52:32

من الموقف او ناظر عام لان الناظر في الوقف اما ان يكون عاما او خاصا الخاص هو الذي يعينه الواقف كما لو قال هذا وقف هذا العقار وقف والناظر عليه فلان - 00:52:52

واما ان يكون الناظر عاما وهي الاوقاف التي ليس لها ناظر فالناظر حينئذ يقول للحاكم فيتوقف الانتفاع بها الى تقرير الناظر حسب شروط الواقف اذا كان الواقف اشترط شروطا فحينئذ يعمل بهذه الشروط نعم - 00:53:09

القاعدة الخامسة والعشرون تشرع القرعة اذا جهل المستحق وتعذر التمييز وقد ثبتت القرعة في الكتاب والسنة وفي قول جمهور الامة قال تعالى تشرع القرآن تشرع بمعنى تطلب وهذه الكلمة كلمة مشروع - 00:53:29

معناها مطلوب فهي تشمل الواجب والمستحب ولذلك يعبر بها عن الواجب وعن المستحب فمثلا الفقهاء رحمهم الله في التيم قالوا اذا دخل وقت فريضة او ابيحت نافلة وعدم الماء شرع له التيم - 00:53:49

لم يقل وجب او مستحب شرعا اي وجب لما يجب له واستحب لما يستحب له كذلك ايضا الانسان هذه العبارة يستفيد منها في الاحكام التي يكون فيها تردد بين الوجوب وبين الاستحباب - 00:54:11

مثال ذلك مثلا غسل الجمعة كما تعلمون فيه خلاف من العلماء من يقول بالوجوب ومن العلماء من يقول في استحباب فهو يقول ان قلت يستحب اخشى ان الناس يتتساهلون وان قلت يجب اخشى اني اشق عليهم مع ان مثلا القول بالوجوب ليس بظاهر. ماذا يقول - 00:54:30

يقول يشرعها غسل الجمعة يشرع غسل الجمعة يشرع كذا والقرعة ضابطها انه يجتمع اثنان فاكثر اذا اجتمع اثنان فاكثر واستويا في استحقاق شيء ولم يكن لاحدهما مزية على الآخر فانه يخرج بالقرآن - 00:54:49

هذا ضابط القرعة الذي لا ينخدم اذا اجتمع اثنان فاكثر واستويا في استحقاق شيء يعني كلاهما مستحق ولم يتميز احدهما عن الآخر فالقرعة مشروعة فمثلا جاء شخصان كلاهما يريد ان يكون اماما - 00:55:15

في هذا المسجد الان استويا لكن اذا كان احدهما فيه صفات اعلى من الآخر كما لو كان احدهما اقرأ بكتاب الله ويقدم ان كانوا في

القراءة سواء ننظر احدهما افقى - 00:55:37

احدهما عندي صوتا واجمل صوتا يقدم اما اذا استوي من كل وجه فانه يخرج المستحق في القرعة - 00:55:56